الفساد.. تاريخ غير مكتوب

obeikan.com

علينا أن نكون صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن وباء الفساد فى بلادنا أكبر بكثير من أن نتوهم أن واقعة ضبط وزير سابق أو مسؤول هنا وهناك، تعد دليلًا على مجابهة الدولة للمشكلة.

وتكمن خطورة الفساد فى مصر فى أنه قد تجاوز اليوم مفهوم "الجريمة" ليصبح ظاهرة عامة، وخيمة العواقب، ذات آثار تدمر أو تهدد الكثير من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع.

غير أن صعوبات مكافحة الفساد مردُها أنه يندرج -من زاوية- ضمن فئة ما يُعرف بجرائم الكتمان، وتفتقر جرائم الفساد، لا سيما تلك التى تقع فى الإدارات الحكومية، إلى وجود "مجنى عليه" كشخص طبيعى له مصلحة فى الكشف عن الجريمة، كما فى السرقة، أو الإيذاء البدني، أو الاحتيال مثلًا، فجرائم الفساد تقع فى الغالب على شخص اعتبارى (مؤسسة حكومية أو كيان إدارى محلي)، مما يُضعف أحيانًا من الحافز الفردى على الملاحقة القضائية لغياب الضرر الشخصى المباشر الناشئ عن الجريمة، ويلقى بالعبء كله على جهات الرقابة والتحقيق والملاحقة.

معظم جرائم الفساد، إذًا، من فئة جرائم "الكتمان"، حيث يصعب الكشف عن الجريمة بقدر ما تزداد فرص التستر على ارتكابها فترة طويلة، خاصة إذا كان الجانى موظفًا عامًا يختار وقت ارتكاب الجريمة ووسيلة فعل ذلك، ويستفيد من مجموعة سلطات فعلية وامتيازات قانونية، تضمن له غطاءً لارتكاب جريمته.

من زاوية ثانية، يبدو التشريع نفسه (بالمعنى الواسع للكلمة) أحد العوامل غير المباشرة التى قد تهيء تارةً فرص ارتكاب الفساد أو تحد تارةً أخرى من إمكانية ملاحقته. ومن أمثلة ذلك فى الحالة المصرية انتشار "الصناديق الخاصة" التى تحتوى على عوائد مالية تحققها بعض

جهات ومؤسسات الدولة، ولا تدخل ضمن الموازنة الحكومية، وتبقى تحت تصرف الجهة الإدارية، ويتم الإنفاق من عوائد هذه الصناديق الخاصة من دون الخضوع للضوابط والقيود المعتادة فى أوجه الإنفاق الحكومى الأخرى. وتمثل عوائد هذه الصناديق الخاصة -وفقًا لتصريحات رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى ديسمبر 2015- موازنة موازية. وعلى أية حال فإنها تتراوح وفقًا لأرجح التقديرات بين 10 و12 مليار دولار[3].

الكل يتحدث عن الفساد، فمن يرتكبه إذًا؟

يتدرج الفساد من الصغير الذى نلمسه فى دهاليز الجهازين البيروقراطى والأمنى وساحات الإنصاف والتعليم والتطبيب، وصولًا إلى العمليات الاقتصادية الضخمة التى تقدر قيمتها بالمليارات، وبالتتابع يتزايد حجمه، وتتسع دائرته، وتتشابك حلقاته، وتترابط آلياته.

فممارسة الفساد، من رشوة ومحسوبية ووساطة، لم تعد مقصورة على الكبار فقط، بل امتدت إلى الصغار أو الفقراء، بفعل سياسات الإفقار، وتفاوت الدخول، والارتفاع المستمر للأسعار، وغياب القدوة فى قمة هرم السلطة والمجتمع، وتآكل دور أجهزة الرقابة على قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية[4].

إن الفساد المالى هو إهدار المال العام إما لتحقيق كسب خاص أو إنفاقه فيما ليس ضروريًا للوطن وليس بالتأكيد أولوية عالية له. هذا الفساد المالى يمكن أن ينجم عن استغلال المنصب العام للحصول

٣ د.سليمان عبدالمنعم، قراءة فى ملف الفساد: «السوس» الذى ينخر فى عظام مؤسساتنا، مجلة «الديمقراطية»، مؤسسة «الأهرام»، القاهرة، العدد ٦٢، إبريل ٢٠١٦، ص ١٠١- ١٠٢.

٤ عبدالخالق فاروق، اقتصاديات الفساد فى مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤-٢٠١٠)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١.

على نفع خاص.

يندرج تحت هذا النوع نموذج الانخراط فى ممارسات الاختلاس من المال العام أو قبول الرشوة، وهناك الفساد الصغير الذى ينشر بين صغار الموظفين، ورقة مالية ما يتم دسها للحصول على شهادة حكومية هى حق مؤكد لمن يطلبها، وهناك الفساد الكبير مثل تلقى كبار الموظفين عمولات سخية لتسهيل تمرير صفقة مع واحدة من كبريات الشركات. والواقع أن أخطر أنواع الفساد هى تلك التى يصعب توقيع العقاب على من ينخرط فيها.

لا يقتصر الفساد على الجانب المالي، إنما يمتد إلى الفساد الإدارى (مثل المجاملة فى الترقيات وفى التعيين داخل الجهاز الحكومى إرضاء لأصحاب النفوذ أو مجاملة للأقارب) والسياسى (مثل تزوير الانتخابات). النوع الأول على بشاعته هو الأقل ضررًا؛ لأن بعض الفاسدين يعيدون تدوير ما حصلوا عليه من أموال فى عجلة الاقتصاد الوطني، أما الثانى فهو مهلكة؛ لأنه يجعل الأردأ يصعد والأكفأ يهبط، فتُحرم الدولة من عطاء العقول المبدعة، وتتحلل قواها تدريجيًا[5].

ولعله من المؤسف أن كل أجهزة الدولة طالها الفساد، حتى أن المستشار هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات -حتى إعفائه من منصبه فى مارس 2016- قال إن "الفساد قوى وانتشر بشكل أصبح أى مسؤول يواجهه يجد حربًا شرسة، وهؤلاء الفسدة يمتلكون وسائل من التشويه والإثارة وإلقاء التهم الجزافية، ويمتلكون قدرة على تحريك بعض المنابر الإعلامية من خلال تحكم رأس المال فى الإعلام، وهناك مجموعة ولوبى فساد يساند بعضه البعض، وهذا اللوبى متحكم فى مؤسسات كثيرة فى الدولة، ونحن نعمل جاهدين

٥ د.عمار على حسن، الإرهاب خطر لكن الفساد أخطر.. فكيف نواجهه؟ (١)، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.

للتخلص منه، لكن للأسف له أذرع فى كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، وسنتصدى لكل فاسد فى أى موقع يحتمى بمنصبه"[6].

لقد بلغ الأمر أن أشرف سالمان، وزير الاستثمار، قال إن هناك فسادًا فى مصر نعيش فيه، ولا يستطيع أن يُنكره أحد، مشددًا على أن هناك مَن يتعيَّش على هذا الفساد، وأن الحرب التى نشبت ضد نظام الشباك الواحد فى قانون الاستثمار قوية وكانت متوقعة؛ لأن هناك مستفيدين من الوضع البيروقراطى القائم[7].

إن الفساد والانحراف أمران خبيثان للغاية، وفى الوقت نفسه من المحتمل جدًا أن يحدثا فى جمهورية تتسم بعدم المساواة بين الأفراد، أكثر من حدوثهما فى أى شكل آخر من أشكال الحكومات. إنهما يحدثان حين تغزو المصالح الخاصة الميدان العامة، أى أنهما ينبثقان من أسفل وليس من أعلى[8].

ولنا فى عهد حسنى مبارك خير دليل وأوضح مثال.

فى دراستين للباحث المرموق تيموثى ميتشيل تحملان عنوانَى «دريم لاند: الليبرالية الجديدة كما تحب»[9] و«لا مصانع.. لا مشكلات: منطق

٦ غادة عبدالحافظ، رئيس «المحاسبات»: «لوبى الفساد» يتحكم فى مؤسسات الدولة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٤ نوفمبر ٢٠١٥.

٧ محمد عبدالقادر ومحمد غريب، وزير الاستثمار: نعيش «فسادًا لا يُنكره أحد»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٦ يناير ٢٠١٦.

٨ -حنة أرندت، فى الثورة، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٧٠.

9 -Timothy Mitchell, Dreamland: The Neo-liberalism of Your Desires, Department of Politics and Center for Near Eastern Studies, New York University, October 1999, paper presented to the Regional World's Seminar, University of Chicago, 22 October 1999.

الليبرالية الجديدة فى مصر»[10]، يتناول عهد مبارك وما شهده من اختلالات وكوارث ونهب وإفقار لنحو ٩٥٪ من المصريين. ويشير إلى انفلات رأسمالى مدمر للمجتمع، واختلالات فى النمو بين قطاعات الاقتصاد فى عهد مبارك لصالح فئة جد محدودة، فضلًا عن تزاوج بين المال والسلطة وتوظيف الدولة لحساب مجموعة من رجال الأعمال لا يتورعون عن نهب الموارد العامة وأموال البنوك والأراضي.

ويتحدث ميتشيل عما انطوت عليه بيع القطاع العام واقتراض كبار الممولين من البنوك من فساد ونهب، فقد جرى تسخير اقتصاد الدولة والنظام المصرى لخدمة قلة من رجال الأعمال على علاقة جيدة بل وعلاقات شراكة بالسلطة. وفى هذا السياق يشير ميتشيل إلى أن أكبر عملية بيع لشركات القطاع العام فى تسعينيات القرن العشرين انتهت ٤٠٪ من عوائدها لدعم القطاع المصرفى كى يغطى القروض التى لم يسددها رجال الأعمال. وهنا يتحدث عن علاقات خطرة بين بيزنس القطاع العام وبيعه وبين رجال الأعمال فى القطاع الخاص. كما يتحدث بوضوح أيضًا عن دور الجيش فى عمليات الاستثمار العقارى الجارية لحساب رجال الأعمال وفى تطوير بنية تحتية لمشروعاتهم العقارية والسياحية[11].

ويتطرق الباحث إلى منح أراضى الدولة بأبخس الأثمان وفى مناطق إستراتيجية أمنية مثل سيناء، وإنفاق الموارد العامة فى توفير بنية أساسية لمشروعات رجال البيزنس العقارية والعقارية السياحية وكذا عن توالد «ملاعب وأندية الغولف» على نحو لم يسبق له مثيل.

اللافت للانتباه أن ميتشيل يتحدث عن نحو عشرين عائلة

10- Timothy Mitchell, No Factories.. No Problems: The Logic of Neo-liberalism in Egypt, Review of African Political Economy, December 1999, pp 455-468.

11 Ibid.

رأسمالية داخل اللعبة، وأفراد لعائلات «البيزنس العائلي» المرتبطة بامتيازات دولة مبارك، ومنها عائلات «سعودي» و«محمد محمود» و«أحمد بهجت» و«ساويرس» على نحو خاص[١٢].

يُذكِّرنا هذا بما قالته جريدة «نيويورك تايمز» فى تحقيقٍ صحفي، من أنه «فى مصر حسنى مبارك تشترى الثروة السلطة السياسية، وتشترى السلطة السياسية المزيد من الثروة». ففى عهد مبارك رأينا «أوليغاركية تكدس ثرواتها وتشيد القصور الفخمة خارج القاهرة وعلى الشواطئ، وتنزل فى سيارات «مرسيدس بنز:» إلى شوارع القاهرة فى حراسة الشرطة»[١٣].

ويكفى أن نشير إلى زيادة عدد الوزراء من القطاع الخاص فى الحكومة المصرية خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؛ إذ وصل عدد هؤلاء إلى ستة أعضاء (يحملون حقائب التجارة والصناعة، والزراعة، والنقل، والصحة، والإسكان والمرافق، والسياحة) فى حكومة أحمد نظيف الأخيرة، مقابل اثنين فقط (هما الصناعة والتجارة، والسياحة) فى الحكومة التى سبقتها والتى شهدت بداية هذه الظاهرة[١٤].

تلك الظاهرة، رجال الأعمال المستوزرون، كانت دافعًا إلى التأمل والمراجعة، ذلك أن الوزير ليس موظفًا عاديًا بل مسؤول عن سياسة وقرارات كبرى، ويجب أن يحاسب -فى ظل مبادئ الشفافية والمساءلة

12- Timothy Mitchell, Dreamland: The Neo-liberalism of Your Desires, Op. cit.

13- Kareem Fahim, Michael Slackman, and David Rohde, Egypt's ire turns to confidant of Mubarak's son, New York: The New York Times, 7 February 2011.

١٤ عبدالفتاح الجبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية فى مصر، في: عبدالفتاح الجبالى وهناء عبيد (تحرير)، نحو مجتمع أكثر شفافية فى مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٢.

والحوكمة أو الحكم الصالح- بموجب قانون واضح وأمام محكمة تقدر قراراته فى شأن تنفيذ السياسة العليا، والأموال المعهود بها إليه، وليس من المعقول أن يعامل الوزير كموظف لديه عهدة[١٥].

ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الوزير الفاسد يُصنَف عادة فى مرتبة أهل «الفساد الكبير»، الذى يطلق عليه «الاستيلاء على الدولة» ويسميه البعض الفساد السياسي[١٦]، وهو الذى يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة لكى تحابى مصالح البعض وتتجاهل المصلحة العامة. فالوزير إن فسد، فإنه يؤثر بشكل مباشر على التشريعات والسياسات العامة، ويقوض البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهك القواعد القانونية والإدارية بطرق تتنوع ما بين الرشوة والاحتكار والابتزاز واستغلال النفوذ والمحاباة والمحسوبية والاختلاس.

وإذا كانت المحاكمة ليست سوى نتيجة للمحاسبة، فإن علينا هنا أن نشير إلى قصور شديد فى جانب محاسبة الوزراء، الأمر الذى يحول عادة دون محاكمتهم، حتى فى ظل توافر تقارير وتحقيقات تتهمهم -إن لم تكن تدينهم- بارتكاب مخالفات جسيمة.

بلغ الفساد معدلات قياسية فى مطلع الألفية الثالثة، فى حين يقول د. أحمد عبدالله رزة فى دراسة له باللغة الإنجليزية تحمل عنوان "مصر قبل 11 سبتمبر وبعدها"[17]، إن الفساد فى الطبقة السياسية يبدأ من

١٥ رانيا بدوي، محافظ القليوبية فى حوار الملفات الساخنة: (٢-٢).. عدلى حسين: المظاهرات أجبرت الحكومة على حل مشكلات الناس.. والقطاع العام كان عبئًا على الدولة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

١٦ بيير لاكوم، الفساد، ترجمة: سوزان خليل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.

17 Ahmed Abdalla, Egypt before and after September 11, 2001: Problems of Political Transformation in a Complicated International Setting, DOI Focus 9, Deutsches Orient Institute and Deutsches Ubersee Institute, 2003..

رأس السمكة ذاتها، ويشمل عمولات تجارة السلاح والبترول والمواد الغذائية. ويشير إلى منح أراضى الدولة فى سيناء والساحل الشمالى لجنرالات سابقين فى الجيش والمخابرات والشرطة[18]. وقد أضاف إلى هذا كله فساد الطبقة الإدارية فى أجهزة الحكومة والبيروقراطية وفساد طبقة رجال الأعمال فى القطاعين العام والخاص[19].

وتُقدم الباحثة ليزا بلايدس دراسة نوعية عن فساد النظام الانتخابى الذى يأتى بنواب البرلمان فى مصر[20]. تستند الدراسة إلى تحليل انتخابات البرلمان المصرى فى عامَى 2000 و2005 وتتناول الحزب الوطنى الديمقراطى -الحاكم فى عهد مبارك- بوصفه إطارًا لمصالح رجال الأعمال، كما تتناول تحول هؤلاء الرجال إلى قاعدة لنظام مبارك بتحالفهم مع القيادة السلطوية، وتتطرق إلى سيطرة هؤلاء الرجال على النخبة السياسية فى مصر[21].

فى هذا السياق تقول: "إن النظام عبر الانتخابات البرلمانية يوزع السلطة وكيفية الوصول إلى الثروة العامة ويضمن الحصانة من الملاحقة الجنائية بشأن ممارسات الفساد"[22].

وتشير ليزا بلايدس إلى وجود نظام متكامل من عائلات البيزنس المرتبطة بالسلطة السياسية[23]، وتقدر حجم الإنفاق اللازم للحصول

18 Ibid, p. 12.

19 Ibid, p. 13.

20 Lisa Blaydes, Authoritarian Elections and Elite Management: Theory and Evidence from Egypt, A public lecture by Lisa Blaydes, UCLA, April 18, 2007.

21 Ibid, p. 9.

22 Ibid, p. 9.

23 Ibid, p. 10.

على مقعد نيابى فى انتخابات عام 2000 بنحو 5 ملايين جنيه، وارتفع الرقم فى انتخابات 2005 ليصل إلى 10 ملايين جنيه[24]. كل هذه الأموال يتم إنفاقها بسخاء طالما أن البرلمان يمثل آلية لتوزيع الموارد والوصول إلى امتيازات الدولة، مع أن البرلمان ليس إلا "ختامة" فى يد الرئيس والحكومة[25].

كما تتحدث الباحثة عن فرص البيزنس والنفوذ التى يتيحها مقعد فى البرلمان ضمن حصة الحزب الحاكم، بما فى ذلك الحصول على قروض من البنوك عبر بناء علاقات أقوى مع السلطة والدولة[26]. وتقول الباحثة إن هناك "طبقة رأسمالية فاسدة" استفادت من زيادة نفوذ المال والفساد فى المجال السياسي[27].

ربما لهذا السبب حين قامت ثورة 25 يناير ضد مبارك ونظامه، بدا أن عددًا كبيرًا من "رجال الأعمال المستفيدين من علاقتهم بالنظام لا يريدون ترك الشواطئ والمنتجعات وكافة الأصول الثابتة التى تحصلوا عليها، وهى أصول ليس من السهل تسييلها ونقلها معهم إذا فروا خارج البلاد"[28].

وتتحدث سلوى إسماعيل فى مقالها فى "الغارديان" عن كيفية تحول البلطجية إلى ذراع للشرطة وعملهم كمخبرين لها فى المناطق الشعبية، تتم مجازاتهم بمنح رخص الأكشاك وتشغيل "ميكروباصات" النقل

24 Ibid, pp. 10-13.

25 Ibid, p. 10.

26 Ibid, p. 11.

27 Ibid, p. 12.

28 Salwa Ismail, A Private State Called Egypt, The Guardian Online, 6 February 2011.

الأهلية. وتضمن المقال تشريحًا لتحالف الثروة والسلطة وتحول رجال أعمال إلى وزراء ترتبط حقائبهم الوزارية ومشروعاتهم الخاصة. كما انخرطت الشرطة وأجهزة الأمن فى خدمة المصالح الخاصة، وأديرت مصر كما لو أنها "عزبة خاصة" أو "دولة قطاع خاص".

وبالمثل، انخرطت أسرة الرئيس مبارك فى أنشطة اقتصاد المحاسيب وكشريك لمعظم رجال الأعمال المستفيدين من هذا النظام. وعلى الجانب الآخر، كانت مصر الأخرى، حيث يعيش نحو 40٪ من السكان تحت خط الفقر بأقل من دولارين يوميًا مجردين من خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل. كما أصبح قمع الاحتجاجات الاجتماعية بقوة الشرطة وممارسات التعذيب ضد المواطنين أمرًا روتينيًا فى "دولة مبارك الخاصة". ويُقدر المقال عدد عائلات رأسمالية المحاسيب فى مصر والمهيمنة على اقتصاد البلاد بنحو ألف عائلة تورطت فى تجريف الثروة القومية وإفقار البلد، وهى عائلات تعمل بالشراكة مع أسرة مبارك ذاتها[29].

فى المقابل، يتحدث التقرير السنوى السادس للمجلس القومى لحقوق الإنسان عن عام ٢٠٠٩ عن اتساع «رقعة الفقر» فى مصر، منوهًا بأن الغلاء والإهمال «حجبا فسادًا ماليًا وإداريًا نال من الجهود التى تبذلها الدولة لتخفيف الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية»[٣٠].

حبلٌ مشدودٌ بإحكام حول رقبة من شاءت له المقادير الانتماء إلى فئة البسطاء ومتوسطى الدخل الذين يجأرون بالشكوى من الفساد والغلاء، فى حين يرقب الموقف المؤرخ الفقيه تقى الدين المقريزى ويلخصه قائلًا: «ليس بالناس غلاء إنما نزل بهم سوء التدبير من

29 Ibid.

٣٠ وائل علي، تقرير «القومى لحقوق الإنسان»: الفقر والجمود السياسى سبب التوترات الطائفية، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٧ مارس ٢٠١٠.

الحكام»[٣١].

الأمر الذى ينبغى التأكد منه ونحن نتحدث عن مشكلة الفساد فى مصر هو أن الفساد الذى عاش وعشش فى مصر طويلًا أثبت قدرته على مواصلة العيش فيها ومقاومة كل أشكال وجوده المعترف بها وغير المعترف بها. وبالتالى فإن التخلص منه سيكون عملًا بالغ الصعوبة، خاصة أنه فساد ممنهج وله حيله ومناوراته وخبراته المدعومة بفئات وشرائح مختلفة من المنتفعين والمحاسيب.

وإذا كانت حكومة إبراهيم محلب قد أطلقت فى ديسمبر ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد «٢٠١٤ – ٢٠١٨»، تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمى لمكافحة الفساد، فإن الاستراتيجية الجديدة لن تنجح بدون التزام الإرادة السياسية بمكافحة الفساد، ووضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات التى تكفل محاصرته، وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة له بمختلف أشكاله.

مظاهر الفساد وانتشاره بشكل مخيف، دفعا إلى تصاعد وتيرة المطالبة بسرعة إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد، لضمان وجود جهاز يضع الإطار العام للسياسات الخاصة بالتوعية ودعم القدرات والرقابة، وضمان الوفاء بالالتزامات الدولية لمكافحة الفساد؛ إذ إنه على الرغم من وجود العديد من التشريعات والقوانين التى تنص على مكافحة الفساد فى مصر، إضافة إلى العديد من الأجهزة الرقابية والأجهزة القضائية المعنية بشأن مكافحة الفساد والحد منه، فإن مصر احتلت مكانة متدنية ضمن الدول العاملة فى مكافحة الفساد.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التى صدَّقت عليها مصر فى ٢٠٠٥، نصت فى المادتين ٦ و٣٦ على ضرورة أن تكفل كل دولة

٣١ تقى الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، مؤسسة ناصر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٩.

طرف فى تلك الاتفاقية وجود هيئة أو هيئات تعمل على منع الفساد ومكافحته، وأن تمنحها ما يلزم من الاستقلالية. ونتصور أن مكافحة الفساد تبرره ليس فقط اعتبارات القانون من ضمان حماية المال العام ونزاهة الوظيفة العامة، بل لأنه لا تنمية بدون شفافية ولا عدالة مع الفساد.

إن الفساد يلعب دورًا كبيرًا فى غياب العدالة الاجتماعية وتدنى سائر الخدمات، ما يعرقل فرص جذب الاستثمارات، كما أن الفساد من أهم الأخطار التى تهدد الحريات الأساسية للمواطنين، وتعد مكافحته آلية لا غنى عنها لإرساء دولة القانون.

فى اعتقادنا أن محاولة إجراء تعديلات تشريعية فى قوانين الأجهزة الرقابية الحالية، على نحو يمنع التداخل فى اختصاصاتها، تحتاج الكثير من الوقت والجهد، فى حين أنه يمكن استثمار ذلك بشكل إيجابى من خلال إجراءات تتولاها مفوضية عليا لمكافحة الفساد بآليات ملزمة وأهداف محددة، وأن العمل دون وجود هيئة لديها الصلاحية والاستقلالية والحصانة يمثل إهدارًا لكل الجهود التى تقوم بها الأجهزة الرقابية، كما أن الأجهزة الرقابية الموجودة حاليًا كافية لمكافحة الفساد، لكنها بحاجة إلى تفعيل دورها ومساعدتها هيكليًا وماديًا على القيام بواجبها.

هناك قاعدتان جليتان وعصيتان على المنازعة: استقلال الهيئات الرقابية وهيئات المساءلة والمحاسبة من جهة واستقلال منظومة إنفاذ القانون المستندة إلى عدالة وحيادية الإجراءات القضائية من جهة أخرى يمثلان الشرطين الأساسيين لشمول وفاعلية مكافحة الفساد.

بدون ذلك يتراكم الفساد، ويرتبط عضويًا ببعض مراكز السلطة والقوة والنفوذ، ويستعصى على المكافحة الشاملة والفعالة، وتكتسب

شبكاته — التى تتداخل بها المستويات العامة عبر بعض شاغلى المناصب الرسمية مع المستويات الخاصة وثيقة الصلة ببعض عناصر النخب الاقتصادية والمالية- اعترافًا واقعيًا بحصانتها وبالعجز عن تفكيكها والتخلص منها.

لقد اشتق ميشيل فوكو مفهوم «لا شرعية القانون» لوصف الممارسات الانتهاكية للطبقة البرجوازية فى القرن التاسع عشر، عندما كانت تحتال على القوانين الخاصة بها حتى تضمن وجود دورة اقتصادية «على هامش التشريع --- هامش يتم استدراكه بالصمت من جانبها، أو إطلاقه بالتساهل الفعلي»[٣٢].

وتندرج ممارسات التمويل السياسي، أو الإخلال بالمنافسة عن طريق الغش بالأعمال العامة، أو الدفاع عن مصالح خاصة تحت ستار أنشطة عامة، فى هذه الفئة من الممارسات والأعمال الانتهاكية التى تثير مفاهيمها الاجتماعية جدلًا ويكتنف الغموض تكييفها القانوني، لاسيما وأنها تتعلق بأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية. وتبدو هذه السمات أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالنسج المستمر لشبكات نفوذ بين العاملين فى القطاع الخاص والسلطات العامة[٣٣].

هنا يبرز دور المحاسيب، ممن يمارسون الإخلال بالنزاهة العامة ويجيدون الضغوط بدعوى «تخطى العوائق الديمقراطية»، والتلاعب فى صفقاتٍ يشوبها الغموض وحالات لا تخلو من تضارب فى المصالح. إنهم يفرغون الحكومة من مضمونها، ويجعلون من الدولة مجرد شبح: يظهر ثم يختفي. يمكنك رؤية معالمها، وتشعر بوجودها، لكنها ليست هناك فعلًا.

---

32 Michel Foucault, Surveiller et punir, Paris: Gallimard, 1975, p. 90.

٣٣ بيير لاكوم، مرجع سابق، ص ١٣١.

ينبغى أن نسلم بأن محاربة الفساد لم تتحرك لدينا بعد بما يتناسب مع جسامة هذه الآفة، ولم تتخذ بصددها إجراءات فعالة، وعلينا فهم أن الحرب على الفساد لن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا أقدمت الدولة على خطوات حاسمة بشأنه، وأكدت التزام الحكومة وكافة الأجهزة بمحاربته بالأفعال وليس بالأقوال فقط.

مصر بالتأكيد بحاجة لمحاربة الفساد، وهذا واحدٌ من أكبر التحديات التى تواجه البلد وتثير غضب الناس وتمنع جهود التنمية من أن تحقق أهدافها. والفساد لا يقاس فقط بحجم ما يحصل عليه المسؤولون من رشى وهدايا بمختلف الأشكال والمسميات، وإنما أيضًا -والأهم- بما يضيع على البلد من فرص وموارد وأموال وما يؤدى إليه من تعطيل للطاقات وتدمير لشعور المواطنين بالانتماء، ولكن إن كانت هناك رغبة صادقة لدى الدولة والحكومة والأجهزة الرقابية فى وقف نزيف الفساد الحكومى واتخاذ إجراءات رادعة ضد المتورطين فيه، فإن الرجوع لنفس الأساليب والأدوات التى اعتمدت عليها الدولة من قبل لن يحقق هذا الهدف بل سوف يعيد تكرار مشكلات الماضي.

من جهة أولى، فإن «شخصنة» الموضوع تجعل المعركة تتحول من التصدى لظاهرة الفساد فى حد ذاتها إلى ملاحقة أشخاص بعينهم، وإلى اعتبار الإيقاع بهم هو الهدف النهائي. وهذا يمنح الرأى العام والإعلام ما ينشغل به ويصب عليه غضبه، من دون أن يترتب عليه أى تغيير حقيقى فى السياسات والقوانين والأنظمة التى تشجع الفساد وتجعل تكراره حتميًا ولكن بوجوه جديدة.

كذلك فإن اعتبار كل متهم فى قضية فساد -إعلاميًا وشعبيًا- مجرمًا من اللحظة الأولى وقبل انتهاء التحقيقات وصدور حكم

بذلك، فيه اعتداء على الدستور والعدالة وتدخل فى عمل القضاء. وإذا كان هناك درسٌ علينا أن نتعلمه من تجربة السنوات الماضية، فهو أن الحالة الإعلامية المحمومة التى تصاحب القضايا الكبرى والانصياع لضغوط الرأى العام لم يجدا من الفساد، بل أوجدا حالة من الرعب والقلق لدى المسؤولين، وتسببا فى شلل داخل الأجهزة الحكومية، وشجعا حملات الابتزاز الإعلامية، وفى الأرجح أنهما قد صرفا النظر عن مواطن الفساد الحقيقي.

وأخيرًا، فإن هناك ضرورة ملحة لعدم الاكتفاء بملاحقة الفساد السابق والاعتماد أيضًا على الوقاية وعلى تغيير النظم والقوانين والممارسات التى تساعد على انتشاره مستقبلًا. الأهم من الإيقاع بمسؤول أو أكثر هو تجديد القوانين واللوائح والنظم الخاصة بالمناقصات والمزايدات الحكومية، وبتخصيص أراضى الدولة، وبمنح الرخص لمختلف الأنشطة، وغير ذلك من مجالات وأبواب التلاعب والمحاباة التى ينبغى التصدى لها. وبدون هذه المراجعة الشاملة لهذه القوانين والنظم فلن يمكن محاصرة الفساد والحد منه لأن الإغراء يظل كبيرًا والفرصة سانحة[٣٤].

الأولوية، إذًا، لتغيير النظم والقوانين والآليات. هناك حلول اعتمدت عليها دول أخرى وجاءت بنتائج جيدة فى الوقاية من الفساد، ولدينا عشرات البحوث والدراسات ومشروعات القوانين التى يمكن أن تساهم فى ذلك، ولكن المهم أن تكون النية هى اقتلاع الجذور والأسباب وليس مجرد مطاردة مسؤول أو أكثر.

إن الدولة القوية يجب أن تكون دولة عاقلة. وتكون الدولة عاقلة عندما يوازن قانونها وقضاؤها موازنة دقيقة بين الأمن من ناحية،

٣٤ زياد بهاء الدين، «شخصنة» الفساد لا تساعد على محاربته، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

وحقوق وحريات المواطنين من ناحية أخرى. وعندما تكون أجهزة إنفاذ القانون قادرة على إنزال حكمه بنزاهة وكفاءة ودون تعسف. وعندما يكون نظام العدالة قادرًا على ملاحقة الخارجين على القانون فعلًا لا ادعاء، وتكون الأحكام القضائية واجبة التطبيق فورًا. وعندما تبتعد أجهزة الدولة عن استخدام سلطتها للقصاص لنفسها ممن ينتقدون امتيازاتها أو ممارساتها غير المشروعة، وعندما تتوزع أعباء التكاليف العامة على الجميع، كل حسب مقدرته وكل حسب عمله، وعندما تكون الدولة قادرة على سد ذرائع الفساد حقًا وليس ملاحقة من يكشفون عنه.

أما إذا كان الفساد مستشريًا والعقاب غائبًا، فإن هذا يعنى وجود خلل فى بنية الدولة يتهددها من الداخل.

والفساد ضاربٌ بأطنابه فى المجتمع ومؤسسات الدولة فى مصر.

لجنة تقصى الحقائق، التى أمر الرئيس عبدالفتاح السيسى بتشكيلها فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥ لفحص الوقائع التى كشف عنها المستشار هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، تحفظت على مستندات تؤكد وجود فساد مالى فى عدة وزارات، منها الزراعة والمالية والاتصالات والنقل والرى والداخلية، والتى شهدت العدد الأكبر من الوقائع.

ووسط أعمال اللجنة المذكورة، ترددت معلومات مفادها أن حجم المبالغ المهدرة يصل إلى عشرات المليارات من الجنيهات وليس «٦٠٠ مليار جنيه» كما ذكر المستشار جنينة فى وقت سابق من الشهر المشار إليه[٣٥]، وكأن تقليل حجم الفساد يهون من حجم المأساة.

٣٥ أحمد شلبي، لجنة السيسى تتحفظ على أدلة فساد مسؤولين فى ٦ وزارات، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥.

فى ظل ضخامة الأرقام، بات لزامًا علينا القول إن فكرة فتح ملف الفساد وتحديد حجمه هى بالأساس مشروع لوزارة التخطيط؛ إذ رغب وزيرها أشرف العربى فى إعداد دراسة عنه فى بداية عام ٢٠١٥، بناء على بروتوكول بين الوزارة والمركز الإنمائى للأمم المتحدة. وعندئذ طلب الوزير الاستعانة باثنين من خبراء جهاز المحاسبات للجنة التى شكلها لذلك الغرض. وقد قدرت تلك اللجنة حجم الفساد فى السنة الواحدة بمبلغ ٢٤٧.٧ مليار جنيه. وحين أرسل تقريرها إلى جهاز المحاسبات لاعتماده فإنه أبدى تحفظه عليها لأن أرقامها غير موثقة، وحين روجع وزير التخطيط فى ذلك تم الاتفاق على أن يتولى خبراء الجهاز إعداد التقرير بحيث يشمل الفترة بين عامى ٢٠١٢ و٢٠١٥.

سرعان ما تبيّن أن الرقم الحقيقى لحجم الفساد فى السنوات الأربع يتجاوز بكثير مبلغ الـ٦٠٠ مليار جنيه الذى أثار اللغط فى الإعلام المصري. ذلك أن الرقم الحقيقى الذى لم يكلف أحد نفسه عناء البحث عنه يتجاوزه إلى حد كبير. آية ذلك أن مبلغ الـ٦٠٠ مليار جنيه هو مجرد تقرير للفساد فى بند واحد من ١٤ بندًا أجريت عليها دراسة مستفيضة شملت السنوات من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، « وانتهت إلى أرقام نحن على يقين تام بأنها صائبة نظرًا لما تحت أيدينا من مستندات وأدلة تؤكدها»[٣٦]، على حد قول جنينة فى حوار صحفى مطول.

هذه الدراسات أرسلت نتائجها إلى رئاسة الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير التخطيط، ولم يتلق الجهاز أى تعقيب أو تصويب لما ورد فيها من تقديرات. وبعد مضى أكثر من شهر على إرسالها

٣٦ طارق صلاح، هشام جنينة يخترق حاجز الصمت فى أول حوار صحفى بعد خروجه من «المركزى للمحاسبات»: الفساد فى مصر أقوى من الأجهزة الرقابية (١-٢)، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٣ أغسطس ٢٠١٦.

بدأت وسائل الإعلام فى الحديث عن بلاغات ضد الجهاز اتهمته ببث معلومات كاذبة تهدد المصالح العليا للبلد. وكان يفترض أن يصدر ذلك عن الحكومة التى تلقت التقارير، إلا أن ما كان مثيرًا للانتباه والارتياب أن مقدمى البلاغات كانوا أفرادًا عاديين (ليس معروفًا كيف شكلوا انطباعاتهم عن التقارير التى أرسلت إلى الجهات الرسمية الثلاث السابق ذكرها).

المشكلة برزت منذ أعلن رئيس الجهاز التقرير الأول للجهاز فى مؤتمر صحفي، التزامًا بالدستور والقانون. إلا أن البعض لم يسترح لأن التقرير شمل أسماء وزراء ومسؤولين حاليين ومتقاعدين إضافة إلى بعض الشخصيات فى عدد من المواقع الحساسة، وهو ما أثار غضبهم، الأمر الذى ترتب عليه تحريك دعاوى ضده غير عدد من التهديدات التى تلقاها، وإزاء الحركة الواسعة التى قام بها هؤلاء على مختلف الصُعُد، فإن ذلك جاء دالًا على أن شبكة الفساد فى مصر أقوى من الأجهزة الرقابية. وفى عهد الرئيس المؤقت عدلى منصور فإن الرجل حين نقل الصورة إليه المستشار جنينة، فإن الرئيس المؤقت دعاه إلى الاستمرار فى نهجه مطمئنًا إلى أنه لن يستطيع أحد أن ينال منه، خصوصًا أنه محل ثقة وتقدير. وحين تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى منصبه فإنه طلب لقاءه مرتين كى يشرح له الموقف، لكنه لم يتلق ردًا حتى صدور قرار عزله.

من الجليّ -حسب تصريحات المستشار جنينة- أن صور الفساد فى المجال العقارى هى الأشد والأخطر. والحصة الأكبر من الفساد فى ذلك المجال من نصيب هيئة المجتمعات العمرانية وهيئة التنمية السياحية وهيئة التنمية الصناعية والزراعية. ذلك أن الأراضى فى تلك القطاعات تخصص بالأمر المباشر بأسعار زهيدة تقل عن ثمنها الحقيقي، ثم تحول بعد ذلك إلى أرض للبناء لتباع بأسعار خيالية.

وهـؤلاء المتنفـذون يركـزون فى مشـترياتهم عـلى أراضى الحـزام الأكـبر فى أكتوبـر ومارينـا، وأحمـد عرابـى والقاهـرة الجديـدة.

كـما تعـد الصناديـق الخاصـة فى الـوزارات مـن أبـرز مظاهـر الفسـاد التـى كشـفت عنهـا تقاريـر الجهـاز المركـزى للمحاسـبات فى عهـد جنينـة. ذلـك أنـه يتـم اقتطـاع مبالـغ ماليـة كبـيرة مـن ميزانيـة بعـض الـوزارات وإيداعهـا فى تلـك الصناديـق بشـكل عشـوائى دون رقابـة مـن الجهـاز أو وزارة الماليـة. أمـا بنـد الهدايـا التـى تقـدم للمسـؤولين فهـو يشـمل فصـوص الألمـاظ والسـاعات الذهبيـة والجنيهـات الذهبيـة، فضـلا عـن الثلاجـات والمكيفـات. وفى بعـض الأحيـان كانـت قيمـة الهدايـا تقـدر بالملايـين، كـما أنهـا كانـت تشـمل تأثيـث بيـت كامـل بجميـع احتياجاتـه وتقديمـه «هديـة» للمسـؤولين فى بعـض المناسـبات.

عـلى ذِكـر المستشـار جنينـة، ليـس صحيحـًا أن تهمـة الرجل محصـورة فى حديثـه عـن أرقـام الفسـاد فى أحـد الحـوارات الصحفيـة. ولا فى كونـه أسـاء إلى سـمعة مـصر وشـوه صورتهـا فى المحافـل الأجنبيـة، كـما ذكـر تقريـر لجنة تقـصى الحقائـق (هـذا عـلى افـتراض أن السـمعة ممتـازة والصـورة مُرضيـة ومشرفـة)، لكـن مشـكلة الرجـل الحقيقيـة أنـه تـصرف كقـاض نزيـه ورفـض أن يشـارك فى لعبـة السـلطة أو يكـون عضـوًا فى ناديهـا. وهـى العضويـة التـى لهـا ميزاتهـا التـى لا تُحـصى لكـن لهـا ثمنـًا أيضـًا. وبمقتضى ذلـك الثمـن فـإن المسـؤول ينبغـؤ أن يتـصرف باعتبـاره معهـا دائمـًا ظالمـة كانـت أو مظلومـة.

وفى هـذه الحالـة فـإن الـولاء يقـاس بمعيـار المـوالاة بـصرف النظـر عـن علاقـة ذلـك بالدسـتور أو القانـون. ولأنـه قـاض بالأسـاس فإنـه لم ينتبـه إلى ضريبـة الانضـمام إلى النـادي، وظـن أن التزامـه بالقانـون يكفيـه ويؤمنـه. ولهـذا السـبب فـإن جنينـة لم يـتردد فى اقتحـام الدوائـر الحساسـة التـى غـض

غيره الطرف عنها فاستشرت وتغولت. وحين فعلها فإنه لم يدرك أنه وضع يده فى عش الزنابير كما يقال. وهو ما أدى إلى استنفار كل مكونات العش، خصوصًا أن مكاسب المنتفعين فى تلك الدوائر هائلة بما يحفز أصحابها للقتال دونها وربما الاستشهاد أيضًا. وإذا لاحظنا أن تلك الدوائر الحساسة تشمل مؤسسات ذات بأس وقوة، فلم يكن هناك حل للإشكال سوى التربص بالرجل والسعى للإطاحة به فى أى فرصة، وهذا ما حدث[٣٧].

فى تقدير البعض أن جنينة دفع ثمن موقفه الصلب الذى أصر فيه على إخضاع كل مؤسسات الدولة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بلا استثناء، علمًا بأنه خاض معارك ضد من رفضوا إعلان موازنة هيئاتهم ورواتبهم المتضخمة التى تتجاوز الحد الأقصى للأجور. ورفض الخضوع لتهديدات الجهات التى ترى نفسها فوق القانون والدستور، ولم يبال بالحملة الإعلامية الممنهجة التى اشتعلت ضده عقب ٣ يوليو ٢٠١٣ لتصفه بالإخوانى المستتر وغيرها من الحملات التى حاولت اغتيال الرجل معنويًا والانتقام للفاسدين الذين تصدى لهم.

ولا شك أن صورة مصر كبلدٍ يعانى الفساد تضررت أكثر عندما رأى المستثمرون أن رئيس جهاز رقابى منصوص على استقلاليته فى دستور البلاد قد أقيل من منصبه من قبل رئيس الدولة -ورئيس السلطة التنفيذية طبقًا للدستور ذاته- بل وحوكم وصدر ضده حكمٌ بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ[٣٨]، نتيجة تقديرات للفساد الحكومي. إن هذه رسالة غاية فى السلبية تشير إلى عدم استقلالية

٣٧ فهمى هويدي، هوامش على قرار العزل، جريدة الشروق»، القاهرة، ٣٠ مارس ٢٠١٦.

٣٨ فاطمة أبو شنب، حبس هشام جنينة سنة مع إيقاف التنفيذ، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٩ يوليو ٢٠١٦.

الأجهزة الرقابية، بل إنه قد يرى البعض فيها تكميمًا لأفواه أجهزة الرقابة من جانب السلطة التنفيذية التى من المفترض أن يكون الجهاز هو الذى يراقبها لا العكس.

بغض النظر عن نسبة الخطأ فى أرقام جنينة، فإن توحش الفساد لا شك فيه وضرورة مواجهته مسألة مصير لبلد يوفر بالكاد احتياجات مواطنيه الأساسية. التدقيق فى الأرقام مسألة ضرورية والإفراط فى الانتقام مسألة أخرى. فى صلب النظر إلى المستقبل المنظور تؤشر تجربة جنينة على صراعات نفوذ تكاد تعلن عن نفسها لكنها ليست نهاية المطاف.

الحرب المعطلة مع الفساد ترهق البلد بأكثر من الإرهاب وضرباته وتخفض من منسوب ثقته فى قدرته على صنع مصيره ومواجهة تحدياته الصعبة.

لم يكن جنينة سوى جملة، أصابت وأخطأت، فى تلك الحرب.

وبغض النظر عن مساجلات الفقهاء القانونيين فى مدى دستورية القانون الذى جرى بمقتضاه إعفاء رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، إلا أن الأجواء بدت سلبية تمامًا وفادحة فى رسائلها، خاصة بعد أن أحالت نيابة أمن الدولة العليا المستشار هشام جنينة إلى محكمة جنح أول التجمع الخامس، بتهمة نشر أخبار ومعلومات كاذبة بسوء قصد من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة. واتهمت النيابة جنينة بارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٤٤ ثالثًا و٤١ و٤٢ و١٧١ و١٨٨ من قانون العقوبات، وذلك بإدلائه بتصريحات عن حجم الفساد فى مصر خلال فترة رئاسته للجهاز.

هناك من هلل لإعفاء جنينة وملاحقته قضائيًا والحُكم بحبسه

سنة مع إيقاف التنفيذ[٣٩]، كأن الحرب على الفساد انتهت قبل أن تبدأ ورأى أنها حُسِمت بالضربة القاضية لفترة طويلة مقبلة.

بعض الذين كانوا يتحسسون رقابهم خشية المثول أمام جهات التحقيق بدأوا فى اتهام كل من يتحدث فى الملف بإثارة الرأى العام وتهديد الاستقرار والتآمر على الدولة لصالح جهات أجنبية. وبعض التصرفات أساءت إلى الصورة العامة دون مقتضى كأننا فى فيلم بوليسي[٤٠].

فى عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى ظهرت قضايا فساد كبرى، وهو الذى قال إنه لا يوجد أحدٌ أو جهة خارج المساءلة، وإن «أى حد يغلط يتحاسب، مفيش حد كبير على الحساب، من أول رئيس الجمهورية حتى أصغر موظف»[٤١].

ففى وزارة الزراعة، كان وزيرها صلاح هلال، المحبوس و١٨ مسؤولًا بالهيئة العامة للتعمير معه، أهم المتورطين فى قضايا فساد لتقاضيهم رشى بلغت مليارى جنيه مقابل تسهيلهم استيلاء ١٧ منتفعًا على ٨٥ ألف فدان بالمخالفة للقانون، ونفس الفساد ينطبق على وزارة الصحة التى شهدت ساحتها عشرات القضايا، لعل أهمها إلقاء القبض على مستشار وزير الصحة لأمانة المراكز الطبية المتخصصة لتورطه فى تلقى رشوة قدرها ٤.٥ مليون جنيه من إحدى شركات مستلزمات الأدوية مقابل وعده لها بالتسهيل فى مناقصة خاصة بإنشاء وحدات بمستشفى معهد ناصر، ناهيك عن ٥٩٤ قضية فساد من سنة ٢٠١٤ تم تحريرها

٣٩ فاطمة أبو شنب، الحبس سنة مع إيقاف التنفيذ لـ«جنينة» فى «تصريح الفساد»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦.

٤٠ عبدالله السناوي، جنينة والآخرون، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠١٦.

٤١ داليا عثمان ومحسن سميكة و«أ ش أ»، السيسي: أى حد يغلط يتحاسب.. من الرئيس لأصغر موظف، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦.

إما بسبب إهمال طبى أو تلاعب فى مستندات أو قرارات العلاج على نفقة الدولة أو شراء أجهزة بالمليارات لمستشفيات لم يتم افتتاحها منذ عام ٢٠٠٦.

وفى وزارة النقل يستوطن الفساد أيضًا، بل تفوح رائحته الكريهة، ويكفى الإشارة لإحالة ٨ قيادات بالهيئة العامة للطرق والكبارى للمحاكمة العاجلة لإدانتهم بتقاضى رشوة قدرها ٤ ملايين جنيه من المال العام، كما كشفت هيئة الرقابة الإدارية عن تورط رئيس هيئة الأنفاق فى تقاضى رشوة كبيرة من إحدى الشركات الخاصة نتيجة تسهيله لها القيام بأعمال لصالح الهيئة، وكذا تواطؤ رئيس هيئة الموانئ البرية السابق مع إحدى الشركات الإعلانية الكبرى من أجل تنفيذها حملة إعلانية ضخمة للهيئة بتكلفة وصلت إلى ٢٠٠ مليون جنيه،

أما فى وزارة الإسكان فقد كشف أحد أعضاء لجنة الإسكان بمجلس النواب عن أن هناك عمليات نهب لمساحات شاسعة وصلت إلى ٣٠ ألف فدان كانت مملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية وتم التفريط فيها على مرأى ومسمع من بعض موظفى الوزارة، كما أكد رئيس لجنة الإسكان بمجلس النواب أن مصر خسرت فى قضايا تحكيم دولى ٢٠ مليار جنيه أمام مستثمرين أجانب، بسبب فساد إدارى فى عقود البيع، أما وزارة التموين فقد أطيح بوزيرها د.خالد حنفى لفساد منظومة القمح وتوريد كميات وهمية منه للحكومة، بل الغش فى وزنه وخلطه بالتراب، ما تسبب فى إهدار ٥٦٢ مليون جنيه على الدولة، حسبما ورد فى تقرير لجنة تقصى الحقائق.

وألقت الرقابة الإدارية القبض على جمال الدين إبراهيم اللبان، مدير عام مشتريات بمجلس الدولة، فى أثناء تقاضيه رشوة، وبتفتيش مسكنه، تم ضبط ٢٤ مليون جنيه، و٤ ملايين دولار، ومليونى يورو،

ومليون ريال سعودي، وكمية كبيرة من المشغولات الذهبية والهدايا الأخرى[٤٢].

وأرسلت نيابة أمن الدولة العليا خطابًا إلى جميع البنوك المصرية بالتحفظ على أموال اللبان واثنين آخرين لمنعهم من التصرف فيها، كما أمرت النيابة بالتحفظ على كل الممتلكات العقارية والأراضى المملوكة لجمال الدين اللبان.

اتسعت دوائر القضية بسرعة، ليتقدم الأمين العام لمجلس الدولة المستشار وائل شلبي، باستقالته من عمله القضائي، بناء على طلب مباشر من كل من المستشار محمد مسعود، رئيس مجلس الدولة، والمستشار يحيى دكروري، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة.

تبيّن أن مسعود ودكروري، طلبا من شلبى تقديم استقالته عقب لقاء جمعهما بالنائب العام المستشار نبيل صادق، أطلعهما خلاله على مستندات وتسجيلات لمكالمات هاتفية تفيد تورط شلب" فى علاقة بجمال اللبان.

عقب ذلك أصدر النائب العام قرارًا بضبط شلبى وإحضاره، وعلى الفور توجهت قوة من ضباط الرقابة الإدارية إلى مجلس الدولة وألقوا القبض عليه فى تمام الساعة الخامسة مساء من مقر مكتبه بالدور التاسع، حيث كان فى حالة نفسية سيئة[43]، قبل أن يتم الإعلان عن انتحار شلبى فى محبسه.

فى قرار إحالة القضية رقم 1150 لسنة 2016 إلى محكمة الجنايات، قال بيان للنائب العام إن التحقيقات أثبتت اعتراف مدحت

٤٢ إبراهيم قراعة، حبس مدير مشتريات مجلس الدولة و٢ آخرين فى قضية الرشوة، موقع «بوابة المصرى اليوم» الإلكتروني، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦.

٤٣ محمد نابليون، الشروق تنشر كواليس استقالة الأمين العام لمجلس الدولة والقبض عليه من مكتبه، موقع «بوابة الشروق» الإلكتروني، ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

عبدالصبور مالك مؤسسة «الخلود للأثاث المكتبي»، وزوجته رباب عبدالخالق فراج، ومن خلال التسجيلات الهاتفية المأذون بها، بأن اللبان، والمستشار وائل شلبي، طلبا ٨٠٠ ألف جنيه منهما، وحصلا بالفعل على ٧٣٢ ألف جنيه بواسطة آخر، كما تضمنت الوقائع رشوة جنسية مقابل إرساء بنود توريد أثاث مكتبى فى مناقصة محددة، على المؤسسة[44].

غير أن محتوى المكالمات الهاتفية التى ضمتها أوراق التحقيقات ضمن تسجيلات القضية، كشف عن نماذج محددة، ومنها مكالمة بين "اللبان" و"رباب"، المتهمة فى القضية، بدأت بعتاب من الرجل لعدم اتصال المرأة به، فأخبرته عن أعمال إنشائية تباشرها وإعاقة أحد الأشخاص يُدعى "أحمد" لإتمام تلك الأعمال على نحو يتضمن مخالفات بناء، وسعيها لدى الأخير لإتمامه بالرغم من ذلك، فأتبع الرجل حديثها بمداعبة حوت إيحاءً جنسيًا بقوله: "أهم حاجة تدخليه والنبى يا رباب"، فردت المرأة "أدخل أيه؟" وأردفت قائلة: "رباب مصدعة والنبى يا جيمي"، فرد الرجل "ليه ما بقولك دخليه؟، "فقالت: "لا مش قادرة" فسبها الرجل مازحًا، ثم سألها عما إذا أجرت اتصالًا بـ"وائل بك" من عدمه، فأجابت بتطلعها للاتصال به فى المساء، فأكد لها حسمه الأمر معه، فقالت مسرورة: "ربنا يخليك ليا يا حبيبى ما يحرمنيش منك" فتبادلا مزاحًا تضمن إيحاءات جنسية حتى انتهت المحادثة باتفاقهما على استكمالها عقب إجراء المرأة اتصالًا بشخص يُدعى "وليد".

وجاءت المكالمة السادسة بين "اللبان" والمرأة المتهمة فى القضية، فقال لها فى بداية الحديث "حضّرى نفسك "هتتر... فى الساحل"

٤٤ إبراهيم قراعة، مفاجأة.. رشوة جنسية فى فساد «مجلس الدولة»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٧.

"ده الـر.. الكبـيرة الـلى هـى ر... العيـد"، فـترد المـرأة "إن شـاء الله"، فـيرد الرجـل "وبعديـن ار.. واحـد فى المعمـورة"، "وبعديـن أر... فى بورتـو"، "وبعديـن أشـوف حـد يـر...."، فـترد المـرأة: "ولا واحـد مـن ده أنـا عارفـة هتعملـوا"، فـيرد الرجـل: "طيـب يـا ك.... مـبروك خـلاص"[45].

وحسـب قائمـة أدلـة الثبـوت فى القضيـة التـى قدمتهـا النيابـة العامـة، فـإن المتهـم الأول "اللبـان" أقـر فى اعترافاتـه بإقامـة علاقـة جنسـية مـع المتهمـة الثانيـة، حيـث واقعهـا عـدة مـرات بمسـكنها بالتجمـع الثالـث ومـرة بوحـدة سـكنية مملوكـة لـه بمنتـج "بورتـو السـخنة" وذلـك خـلال الفـترة مـن اغسـطس 2016 وحتـى ديسـمبر 2016. وأفـادت التحريـات بـأن "اللبـان" التقـى مـع المتهمـة الثانيـة بتاريـخ 2 ديسـمبر 2016 وتوجهـا سويـًا إلى وحـدة سـكنية مملوكـة لـه بمنتجـع "بورتـو السـخنة"، حيـث قدمـت لـه نفسـها وواقعهـا بالوحـدة السـكنية عـلى سـبيل الرشـوة كاتفاقهـما السـابق.

كـما اسـتندت النيابـة فى أدلـة الثبـوت إلى إقـرار المتهمـة الثانيـة "ربـاب" فى التحقيقـات بتقديمهـا وزوجهـا المتهـم الثالـث عطايـا عينيـة ومبالـغ ماليـة للمتهـم الأول "اللبـان" والمتـوفى أمـين عـام مجلـس الدولـة السـابق، عـلى سـبيل الرشـوة، وإقامتهـا علاقـة جنسـية مـع كل منهـما على سـبيل الرشـوة، وذلـك مقابـل إخلالهـما بواجبـات وظيفتيهـما بإسـناد أعـمال توريـدات أثـاث مكتبـى لمقـرات مجلـس الدولـة المذكـورة، وصرف مسـتحقاتها عـن تلـك الأعـمال قبـل توريدهـا.

كـما أقـرت "ربـاب" بمواقعـة "شـلبي" بنـاءً عـلى طلبـه رشـوة جنسـية فى معـرض "بريميـر هـوم" للأثـاث يـوم عطلـة المعـرض، وفى مسـكنه

٤٥ حازم عادل، نص المكالمات الجنسية للمتهمين بـ«الرشوة الكبرى».. «اللبان» يتفاخر بقدرته فى التأثير على وائل شلبي.. أخبر المتهمة باعتماد مليون جنيه وطلب معاشرتها بالساحل.. فردت: «ربنا يخليك ليا حبيبى وما يحرمنيش منك»، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ٢٧ مارس ٢٠١٧.

بالعباسية، حيث ضاجعها 5 مرات[46].

الطريف أنه فى أولى جلسات محاكمة المتهمين فى القضية أمام محكمة جنايات القاهرة فى 9 إبريل 2017، وبعد تلاوة أمر الإحالة، سألت المحكمة المتهمين عما أسند إليهم من وقائع، فنفى «اللبان» الاتهامات الموجهة إليه قائلًا: «محصلش يا افندم». فيما أقرت المتهمة الثانية «رباب» بالاتهامات ومنها تقديم رشوة جنسية للبان والمتهم المتوفى المستشار السابق وائل شلبي. أما زوجها المتهم الثالث، فقد أنكر علمه بالرشوة الجنسية، وذكر أنه أقام ضدها دعوى زنا، واعترف بأنه قدم للبان وشلبى رشوة مالية[47]. ولكل منهم غرضه فى النفى أو الإقرار بالاتهامات المنسوبة إليه، حسب الموقف القانونى لكل متهم.

وفي ١٣ سبتمبر ٢٠١٧، عاقبت محكمة جنايات القاهرة، جمال اللبان، مدير عام إدارة التوريدات والمشتريات بمجلس الدولة، بالسجن المؤبد وتغريمه ٢ مليون جنيه، ومصادرة ١.٢ مليون من أمواله، وعزله من منصبه. وقررت رفض الدعوى المدنية المقامة من ورثة المستشار وائل شلبي، أمين عام مجلس الدولة السابق، وقبلت التظلم المقدم من الورثة على قرار التحفظ على أمواله شكلًا، ورفضته موضوعًا، وأيدت أمر المنع من التصرف في أمواله، وإعفاء ٣ متهمين آخرين- هم: مدحت عبدالصبور، مالك مؤسسة الخلود للأثاث المكتبي، وزوجته رباب أحمد عبدالخالق، ومحمد أحمد شرف الدين- من العقوبة، في القضية المعروفة إعلاميًا بـ«رشوة مجلس الدولة».

كما قضت المحكمة، بمعاقبة هشام سلامة، مهندس بوزارة الري،

٤٦ حازم عادل، أدلة الثبوت بـ«الرشوة الكبرى».. المتهم المنتحر زور محضر استلام لصرف مليون و٧٠٠ ألف جنيه لشركة أثاث بسوهاج مقابل رشوة جنسية.. وجمال اللبان يقر بعملية الرشوة والتزوير، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ٢٢ مارس ٢٠١٧.

٤٧ مصطفى المنشاوي، المتهمة فى «مشتريات مجلس الدولة» تعترف بتقديم «علاقة جنسية».. وزوجها: دفعت أموالًا فقط، موقع «بوابة الشروق» الإلكتروني، ٩ إبريل ٢٠١٧.

بالسجن المشدد ٦ سنوات وتغريمه ٣٠ ألف جنيه ومصادرة الأموال والمضبوطات، وإعفاء طارق مصطفى ومحمد إسماعيل ومحمد شريف وإيهاب يوسف، من العقوبة في اتهامهم بطلب وأخذ مبلغ مالي على سبيل الرشوة.

الفساد فى عهد السيسى له جذوره فى عهود مضت.

ففى عهد جمال عبدالناصر، كانت هناك وقائع وحروب على الفساد.

وإذا كانت البرجوازية البيروقراطية قد نجحت فى استغلال مواقعها ووظائفها كوسيلة لجمع الثروات وجنى المكاسب، فى ظل عمليات التأميم والتمصير والتأميم والحراسات، فإن القيادة السياسية حاولت فى مناسبات عدة التصدى لها بقوانين وقرارات مختلفة، وخصوصًا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وإجراءات تطهير الجيش ومؤسسات القطاع العام من عناصر متهمة بالفساد.

بدا موقف الرئيس جمال عبدالناصر واضحًا من هذا النفوذ وتلك الامتيازات فى الهيكل البيروقراطى الجديد. وعلى إثر الموجة الأولى من قوانين التأميم عام ١٩٦١، حذر عبدالناصر من احتمال انحراف القادة الجدد فى القطاع العام قائلًا: «لا ينبغى لنا مهما كان الثمن أن نسمح لظهور طبقة جديدة تظن أن الامتيازات إرثٌ لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف، ونثور عليه إذا اقتضى الأمر ونجرده من أى سلاح يكون قد حصل عليه»[٤٨].

لم يفلت الجناح العسكرى البيروقراطى من مجابهة الرئيس

٤٨ عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة، مجلة «الطليعة»، القاهرة، السنة الرابعة، العدد الثاني، فبراير ١٩٦٨، ص ٩٣.

عبدالناصر[٤٩]، الذى قدم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ مشروع قانون يقضى بأن يكون ترفيع الضباط من رتبة عقيد فما فوق خاضعًا لقرار يتخذ فى مجلس الرئاسة، كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضى باستبدال الضباط الكبار بين فترةٍ وأخرى بشكل منتظم. والغرض من هاتين النقطتين هو التصدى لموجة المحاباة التى تفشت فى المؤسسة العسكرية، وما لذلك من صلة بالفساد والإفساد والرشوة والمحسوبية"[٥٠].

فى عهد أنور السادات، ذهبت الجوائز كلها إلى من أُطلِق عليهم وقتها «القطط السمان».

عام ١٩٧٤ نقطة تحول مفصلية فى التاريخ المصري، فقد طُوى نظامٌ بتوجهاته الاجتماعية والاستراتيجية وبدأ نظام جديد يناهضها. فى انقلاب السياسات جرى السعى لبناء طبقة تدعم بالمال والنفوذ سلطة حُكمٍ توشك أن تطوى صفحة ثورة يوليو.

هكذا اصطنعت الطبقة الجديدة.

وفى ظل ما أطلق عليه أحمد بهاء الدين وصف «انفتاح السداح مداح»، وقعت ثلاث ظواهر مهمة، فقد انتشرت الرأسمالية العائلية، واختلطت السياسة بدوائر المال والأعمال، وبالتالى تطورت أشكال الفساد وآلياته. فقد أخذت قوى وجماعات المصالح الخاصة القوية تمارس نفوذًا فى تشكيل السياسة العامة ومؤسسات الدولة والتشريعات، وتسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية وتغليب مصالحها على المصلحة العامة أو حتى بالتضاد معها. ويصف الأديب والروائى يوسف

٤٩ سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى (١٩٧٤- ١٩٨٠)، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ٩٨.

٥٠ د.أسعد عبدالرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٨.

القعيد جماعات المستفيدين من سياسة الانفتاح بأنها «طبقة المظليين» الذين ينقضون من السماء على المواقع ليحتلوها أو ليدمروها، وكان رأيه أن هذه الجماعات كانت مصممة إما أن تسيطر على مصر وإما أن تدمرها.[٥١]

منذ البداية بدت العيون مصوبة على وراثة القطاع العام وقلاعه الصناعية لا بناء وحدات إنتاجية جديدة يديرها القطاع الخاص.

ووقف السادات يومًا ما يخطب فى الشعب، ويقول: «لا.. للأحقاد وترويج الإشاعات ضد الناجحين.. نحن بلد مؤسسات.. وكل من يخرج عن القانون يحاسب بمؤسسات الدولة»، لكن البعض كان يشير فى أسى إلى أغنياء مصر الجدد: عصمت السادات -شقيق الرئيس الأسبق نفسه- ورشاد عثمان، وتوفيق عبدالحي، وثلاثتهم خضعوا فى أوقاتٍ لاحقة للتحقيق على يد جهاز المدعى العام الاشتراكي.. إضافة إلى "المليونير الهارب» كامل الكفراوى صاحب شركة «إخوان الصفا» لتقسيم الأراضى ومزارع عروس النيل، الذى تورط فى علاقاتٍ مالية مريبة مع عصمت السادات، وفق ما أوردته محكمة القيم فى حيثيات حكمها فى قضية الأخير.

لقد أثيرت اتهامات بشأن أموال عصمت السادات، الذى بدأ حياته كسائق سيارة نقل، وسط شبهاتٍ بأنه أساء استغلال اسم الرئيس لتحقيق مكاسب وأرباح طائلة.

كانت الشائعات والشبهات تلاحق عصمت، لكنها لم تخرج من هذه الدائرة، حتى بعدما وجه النائب المستقل عادل عيد اتهامات بالفساد ضد من أسماهم «أفراد بعض العائلات ذات النفوذ»، وسأله د.صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب وقتها تحديد الأسماء، قال

٥١ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٥١-٣٥٢.

لـه النائـب: «سـأضع الأسـماء فى ورقـة مغلقـة حتـى لا يظـن أحـد أننـى أقصـد التشـهير».

لم يعـرف أحـدٌ إلا بعـد سـنوات، أى عندمـا اختفـى الرئيـس السـادات، أن اسـم شـقيقه عصمـت السـادات كان أول اسـم فى قائمـة عـادل عيـد[٥٢].

وعقـب حـادث المنصـة فى ٦ أكتوبـر ١٩٨١، تبـيّن أن حجـم الثـروة التـى كوّنهـا عصمـت فى عهـد أخيـه الرئيـس السـادات، تمثـل إمبراطوريـة ضخمـة. فقـد اتضـح أن ممتلـكات هـذا الشـقيق الـذى لم يكـن لـه حـظٌ كبـير مـن التعليـم، تشـمل أراضى زراعيـة، وأراضى بنـاء، وفيـلات وعـمارات، ومحـال تجاريـة ومصانـع ومخـازن وورش، وسـيارات ركـوب ولوريـات نقـل، ووكالات للاسـتيراد والتصديـر، وشركات للمقـاولات، وأن هـذه الـشركات والعقـارات كانـت تمتـد مـن أقـصى شـمال الجمهوريـة إلى أقـصى الجنـوب.

ألقـى القبـض عـلى عصمـت السـادات وتـم الحجـز عـلى أموالـه المنقولـة، وحققـت فى ممتلكاتـه ٢٢ لجنـة مـن جهـاز المدعـى الاشـتراكى الـذى كان يترأسـه عـام ١٩٨٢ المستشـار عبدالقـادر أحمـد عـلي. وصـدر حكـمٌ بمصـادرة أمـوال عصمـت السـادات وأبنائـه تنفيـذًا لحُكـم نهائـى صـادر مـن محكمـة القيـم فى ١٢ فبرايـر ١٩٨٣ برئاسـة المستشـار أحمـد رفعـت خفاجـى نائـب رئيـس محكمـة النقـض.

بدت حيثيات الحُكم كأنها إدانة لعصرٍ بأكمله.

فقـد أدانـت محكمـة القيـم مـن قالـت عنهـم: «لقـد انقلبـت هـذه العنـاصر كالثعالـب الضالـة يتصيـدون ضحاياهـم ويمتصـون دماءهـم ويخربـون اقتصـاد مـصر. لا هـم لهـم إلا السـطو والنهـب وجمـع المـال

٥٢ وائل عبدالفتاح: حكايات القاهرة: ٢- لماذا يشعر أبناء المافيا بأنهم ضحايا؟، جريدة «السفير»، بيروت، ٧ ديسمبر ٢٠١٣.

والاستيلاء على الغنائم مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات ومتخذين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الإتاوات بالإرهاب والتهديد ركابًا إلى إثمهم وعدوانهم بغرض الكسب السريع، دون اكتراث بأحكام القانون ودون النظر إلى أنهم بذلك يخرجون على مبادئ القيم ويخالفون أبسط قواعد الأخلاق، ذلك أنهم نفوس لهثت وراء الثراء فداست بأقدامها كل القيم الإنسانية والإنسان أيضًا، مما يصدق عليهم وبحق أنهم عصابة المافيا التى ظهرت فى مصر ونشرت فسادها فى أرجاء البلاد».

وقالت المحكمة أيضًا: «فى الوقت الذى يعيش فيه أفراد الشعب تحت وطأة الحاجة، ظلت هذه الفئة الطفيلية تسرح وتمرح دون رادع إلى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات بالنسبة لكل واحد منهم، كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ما هو محرم، فارتكبوا من الأفعال الضارة بالمجتمع ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر؛ إذ تخشبت قلوبهم، وتكلست ضمائرهم، ولم يرحموا مصر وهى تشكو وتئن من اقتصادٍ مرهق يعيش أغلب الناس فيه تحت حد الفقر، معتقدين أنهم بمنأى عن مخالب القانون وأنيابه، وأنهم أسياد مصر وفوق المحاسبة ومتناسين أن الله يمهل ولا يهمل وأن يوم الحساب لا ريب فيه، فسطوة القانون قائمة ولا أحد فوق المساءلة ولا أحد فوق القانون»[٥٣].

وتعد قضية رشاد عثمان الشهيرة بالإسكندرية مثالًا صارخًا لتلك الطبقة التى نشأت فى عهد السادات. إنها قصة عامل ميناء بالإسكندرية كان يتقاضى ٣٠ قرشًا، إلى أن حقق المدعى الاشتراكى معه فيما بعد فى أموال وممتلكاتٍ بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه.

٥٣ عبدالله إمام، قضية عصمت السادات: محاكمة عصر، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٥٢.

وتروى تحقيقات المدعى الاشتراكى كيف تحول رشاد عثمان -الذى جاء إلى الإسكندرية نازحًا من أقصى الصعيد فى قنا بحثًا عن عمل- من مقاول تفريغ فى الميناء إلى «مستورد» للسجائر، ثم كيف أصبح واحدًا من أكبر مستوردى الخشب فى مصر. بل إن تحقيقات المدعى الاشتراكى وجهت تهمًا أخطر إلى رشاد عثمان، حين قالت إن عروقًا كثيرة من الخشب المستورد جرى تجويفها من الداخل ثم تمت تعبئة فراغها بالحشيش[٥٤].

أما رجل الأعمال توفيق عبدالحي، فقد فر فى ١٨ فبراير ١٩٨٢ إثر الإعلان عن ضبط صفقة استيراد دواجن فاسدة (١٤٢٦ طنًا) كانت على وشك التوزيع على منافذ البيع، بجانب قضايا مالية أخرى، بعد أن حصل على ما لا يقل عن ١٥ مليون دولار من ثلاثة بنوك كبرى بلا أى ضمانات أو مستندات.

وتوفيق عبدالحي، عضو الاتحاد الاشتراكى وقيادى التنظيم الطليعى وعضو الحزب الوطني، وأحد المقربين إلى "المعلم» عثمان أحمد عثمان صهر الرئيس الراحل أنور السادات، هو ابن جيل السبعينيات و»فتى التنمية الشعبية المدلل». ومع أن له رصيدًا فى قضايا النصب والاحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وله فى هذا الشأن عشر قضايا ابتداء من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٨[٥٥]، فقد أسس الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية، الشهيرة باسم «إريك» عام ١٩٧٧، كما أسس شركة ثانية فى نوفمبر ١٩٨١ تحت اسم شركة الجيزة الوطنية لإنتاج وتوزيع المواد الغذائية.

فى السنوات العشر الأخيرة من عهد حسنى مبارك، انتقلت مصر

٥٤ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٣٩-٣٤٠.

٥٥ انظر: جريدة «الأهرام» بتاريخ ٢ إبريل ١٩٨٢ و٥ إبريل ١٩٨٢.

مـن الفسـاد المنهجـى إلى الفسـاد المؤسـسي.

كان صعـود مـشروع توريـث الحُكـم مـن الأب إلى ابنـه تعبـيرًا عـن زواج معلـن بـين السـلطة والثروة.

لم يكـن هنـاك بُـدٌّ مـن الانفجـار، غـير أن السياسـات الاقتصاديـة لم تختلـف بعـد ثـورة ٢٥ يناير.

عهـد جماعـة الإخـوان المسـلمين اعتمـد النهـج ذاتـه الـذى كان يتبنـاه مبـارك ولجنـة سياسـات نجلـه. كان التكويـش عـلى السـلطة والتكالـب على الثـروة مـن أسـباب الانهيـار السريـع لحُكـم الجماعـة.

المعنـى فى ذلـك كلـه أن الاقتصـاد السياسـى للفسـاد قـوَّض كل النظـم التـى تعاقبـت خـلال أربعـين سـنة. الفسـاد ينخـر فى صلـب الشرعيـة وينـزع أى أحقيـة سياسـية فى الحُكـم[٥٦].

٥٦ عبدالله السناوي، الاقتصاد السياسى للفساد: التجربة المصرية، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥.

obeikan.com